٣ – اتفاقية النقاط الست

إتفاقية النقاط الست :

بدأنا المرحلة الأولى من المباحثات ، وكانت تتضمن الاجراءات الواجب اتخاذها لتثبيت وقف إطلاق النار ، وإمداد مدينة السويس باحتياجاتها وإخلاء الجرحى منها ، وإمداد قوات الجيش الثالث الموجودة شرق القناة بإمدادات غير عسكرية ، وتبادل الأسرى .

كانت المباحثات تتم فى موقف عسكرى متوتر بين القوات المصرية والإسرائيلية ، لذلك كانت تتم الاشتباكات بالنيران بين الطرفين المتحاربين ؛ وكنا نضطر – أثناء وجودنا بمنطقة الكيلومتر ١٠١ – إلى أن نتدخل لدى القيادات العسكرية بالجبهة لوقف إطلاق النار ، ثم نستمر فى العمل .

كنا – فى الجانب المصرى – نضع نصب أعيننا ضرورة إعادة القوات الاسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٣٣٩ ، لأن ذلك يصحح الأوضاع التى ترتبت على خرق إسرائيل لقرار وقف النار رقم ٣٣٨ الصادر عن مجلس الأمن وكان ذلك يعنى – بالتبعية – انسحاب القوات الإسرائيلية من طريق القاهرة السويس الصحراوى ، وبالتالى تحل مشكلة إمداد مدينةالسويس والقوات شرق القناة باحتياجاتها من مواد الاعاشة . وكنا نتفهم اهتمام إسرائيل بتبادل الأسرى والجرحى ، ولذلك ربطنا تنفيذ هذا التبادل بالانسحاب الإسرائيلى إلى خطوط ٢٢ أكتوبر .

وكان اهتمام الجانب الإسرائيلى فى هذه المرحلة ، هو حل مشكلة الأسرى

والجرحى والبحث عن جثث القتلى لأنها تشكل ضغطاً داخليا على الحكومة الإسرائيلية . ولذلك ربط الوفد الإسرائيلى هذا الموضوع بإمداد مدينة السويس والقوات شرق القناة باحتياجاتها من مواد الاعاشة غير العسكرية . أما عن إعادة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، فإن الوفد الإسرائيلى تمسك برفض تنفيذه فى هذه المرحلة المبكرة من المباحثات ، لأنه لا يحقق له أى مصلحة . وكان واضحا لنا أن موضوع الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية إلى مسافة تعمل فيها قوات الطوارىء فى المنطقة العازلة بين القوات ، لم يكن موضوعاً ذا أسبقية من وجهة نظر إسرائيل .

دارت المناقشات فى عدة اجتماعات ، تمسك فيها كل جانب برأيه . وكان لدى الوفد المصرى الإصرار على ضرورة بحث موضوع « فك الاشتباك » بين القوات المتحاربة ، لأنه من وجهة نظرنا يتطلب إبعاد القوات الإسرائيلية عن طريق القاهرة السويس الصحراوى حتى يصبح مفتوحاً للامداد ، كما أنه من وجهة نظر الأمم المتحدة يسمح لقوات الطوارىء الدولية بتأدية مهامها المكلفة بها .

وافق الجانب الإسرائيلى - من حيث المبدأ - على بحث اجراءات فك الاشتباك .

وقدم اقتراحه الأول ، ويقضى بإنسحاب قوات الجانبين مسافة عشرة كيلومترات شرق وغرب القناة ، وإنشاء منطقة عازلة على ضفتى قناة السويس حيث تعمل فيها قوات الطوارىء الدولية . وكان ذلك يعنى تخلى مصر عن كل المكاسب العسكرية التى حققتها فى حرب أكتوبر . ولذلك رفضناه فوراً .

وفى اجتماع تالٍ قدم الجانب الإسرائيلى اقتراحا بانسحاب قوات الجيش الثالث المتمركزة شرق القناة إلى غرب القناة ، وتنسحب القوات الإسرائيلية من غرب القناة إلى سيناء . وتعمل قوات الطوارىء الدولية فى المناطق التى تنسحب منها القوات المصرية والإسرائيلية . أوضحت للجانب الإسرائيلى أن قواتنا فى شرق القناة لا تنسحب من أرض مصرية استردتها ، أما انسحاب القوات الإسرائيلية من غرب القناة إلى سيناء فهى خطوة نوافق عليها . وفى نهاية المناقشة رفضنا الاقتراح الإسرائيلى .

وفى اجتماع ثالث ، طرح الجانب الإسرائيلى فكرة تنفيذ « خطوة كبيرة » بانسحاب القوات الإسرائيلية من غرب القناة إلى سيناء وليس إلى خطوط ٢٢ أكتوبر . وأن هذه

الخطوه تعتبر مؤقتة يتفق بعدها على الانسحاب إلى الحدود ، على أن يتم بحث هذا الموضوع بعد الاتفاق على حل « المشاكل الفرعية الأخرى » .

أبدى الجانب المصرى موافقته على تنفيذ هذه الخطوة . واقترحت ألا تقل المسافة عن ٣٥ كيلومتراً شرق القناة مع الاحتفاظ بكل قواتنا شرق القناة فى مواقعها ، وتكون هناك منطقة عازلة بين قوات الجانبين تعمل فيها قوات الطوارىء الدولية . وأبدينا استعدادنا لبحث موضوع الأسرى والجرحى مع ربطه بإمداد مدينة السويس وقوات شرق القناة باحتياجاتها .

كان من الواضح أن الجانب الإسرائيلى لم يكن جاداً فى هذا الاقتراح فى هذه المرحلة المبكرة من المباحثات ، ولكنه كان مدخلاً لبحث المشاكل الأخرى التى تهمه

وعاد الوفد الإسرائيلى فى الاجتماعين الرابع والخامس للتركيز على الضغوط التى تواجهها الحكومة الإسرائيلية بشأن الأسرى وتسليم جثث القتلى ، وأبدى موافقته على مناقشة إمداد مدينة السويس وقوات الجيش الثالث شرق القناة .

ووافقنا — مبدئياً — على تنظيم تبادل الأسرى والجرحى ، على أن يتم ذلك فى اجتماع خاص نحدده مع هيئة الصليب الأحمر . وطلبت أن يتم فى نفس الوقت الحصول على رد محدد من الوفد الإسرائيلى على الموضوع الرئيسى الذى قرره مجلس الأمن ، وهو إعادة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، غير أن الوفد الإسرائيلى طلب تأجيل الرد على هذا الموضوع .

وبدا للوفد المصرى فى الاجتماع السادس يوم ٣ نوفمبر ١٩٧٣ ، أننا ندور فى حلقة مفرغة وأن المباحثات ستصل إلى طريق مسدود . كنا نصمم على إعادة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر لحل مشكلة إمداد مدينة السويس والقوات شرق القناة ، وهذا ما لا يوافق الجانب الإسرائيلى عليه . وكان الوفد الإسرائيلى يصمم على تبادل الأسرى مع تأجيل فك الاشتباك والإمداد ، وهذا ما لا يوافق عليه الجانب المصرى .

وحتى لا ينقطع الخيط الرفيع الباقى — قبل قطع المباحثات — أوضح الوفد الإسرائيلى أن موضوع « فك الاشتباك » وعودة قواتهم إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، هو موضوع رئيسى ، وأنه محل دراسة جادة من الحكومة الإسرائيلية تمهيداً لمناقشته بعد ذلك .

ويبدو أن إسرائيل كانت تستلهم الحل من أمريكا .

□ □ □

وهنا وصل الدكتور كسنجر - للمرة الأولى - إلى القاهرة يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، حيث أجرى المفاوضات مع الرئيس السادات يوم ٧ نوفمبر ، وتم الاتفاق على مشروع « اتفاقية النقاط الست » وهى الاتفاقية التى وافقت إسرائيل عليها أيضاً ، وتم التوصل للاتفاق يوم ٩ نوفمبر .

وخلال زيارة كسنجر للقاهرة ، أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة ، وهى العلاقات التى كانت مقطوعة بينهما منذ عام ١٩٦٧ . وأقيم احتفال فى حديقة السفارة الأمريكية حيث أنزل العلم الاسبانى ، حيث أن اسبانيا كانت ترعى المصالح الأمريكية فى مصر - ورفع مكانه العلم الأمريكى .

وقبل انتهاء زيارة كسنجر أعلن عن تعيين هيرمان أيلتس سفيراً للولايات المتحدة لدى القاهرة ، وتعيين الدكتور أشرف غربال سفيرا لمصر فى واشنطن .

وفى يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣ استؤنفت المباحثات فى منطقة الكيلومتر ١٠١ ، حيث تم التوقيع على الاتفاق بمعرفتى ممثلاً لمصر ، والجنرال أهارون ياريف ممثلاً لإسرائيل ، وبحضور الجنرال سيلاسفيو ممثلاً للأمم المتحدة .

ونصت « اتفاقية النقاط الست » على الآتى[1] :

١ - يتعين على مصر وإسرائيل أن تلتزما بدقة بوقف إطلاق النار الذى دعا إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٢ - تبدأ المحادثات فوراً بين البلدين بهدف تسوية مسألة العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ضمن خطة لاتفاق « لفك الاشتباك » وفصل القوات تحت إشراف الأمم المتحدة .

٣ - يتعين أن تحصل مدينة السويس على إمدادات يومية من الطعام والماء والأدوية ونقل الجرحى منها .

٤ - لا تفرض أى عوائق تمنع نقل إمدادات غير عسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة .

---

(١) إسماعيل فهمى : التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط - طبعة عربية - ص ٩٠ .

٥ – تحل مراكز تفتيش تابعة للأمم المتحدة محل المراكز الإسرائيلية على طريق القاهرة – السويس . وفى نهاية الطريق من جانب السويس ، يمكن للضباط الإسرائيليين أن يشتركوا مع مسئولى الأمم المتحدة فى التحرى عن طبيعة الإمدادات غير العسكرية .

٦ – حالة أن تتم إقامة نقاط التفتيش التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة السويس ، يبدأ تبادل أسرى الحرب بمن فيهم الجرحى .

وتعليقاً على هذه الاتفاقية ، يقول إسماعيل فهمى[1] ، وزير الخارجية حينئذ : « كانت هذه هى القضايا التى ناقشتها مع الرئيس نكسون وكسنجر ، فيما عدا نقطة تبادل الأسرى فقد وافق السادات على هذا دون استشارتى برغم وجهة نظرى المخالفة . ومن المهم أن أوضح أن هذه النقاط الست ، كانت نتيجة لمناقشات جادة بين الجانبين المصرى والأمريكى ، وليست حلاً اقترحته جولدا مائير كما يزعم أبا إيبان فى كتابه « سيرة ذاتية » .

ويقول إسماعيل فهمى أيضاً « أن النقاط الست التى أعلنت خلال رحلة كسنجر الأولى للشرق الأوسط ، تم الاتفاق عليها فى واشنطن » .

أما محمد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى فيقول إن الرئيس السادات لخص نتائج زيارة كسنجر فى اجتماعه بمعاونيه[2] .. " ولقد كان مثيراً قول الرئيس إنه أمضى أغلب وقت المباحثات مع كسنجر من أجل « فض الاشتباك مع الولايات المتحدة » وليس مع إسرائيل كما كنا نظن . واعتبر الرئيس أنه بدأ بذلك صفحة جديدة مع الولايات المتحدة . وكان تقديره أنها وحدها القادرة على تحريك الموقف بدون التعاون مع الاتحاد السوفيتى . وأخيراً فقد أعرب عن ثقته فى أن « الرجل » كسنجر صادق ، وينفذ ما يعد به ، وبذلك كسب الدكتور كسنجر جولته الأولى فى مصر .

وعلى المدى الطويل تمكن كسنجر من أن يقنع الرئيس بقبول استراتيجية التسوية « خطوة ... خطوة » بدلاً من العمل مباشرة لتحقيق تسوية شاملة . وكان اتباع هذه الاستراتيجية يتيح للولايات المتحدة الفرصة لكى تؤكد لمصر عدم جدوى الاعتماد على

(١) المرجع السابق : ص ٩٠ ، ٩١ .
(٢) محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومى – ص ٣٧٣ .

الاتحاد السوفيتى ، كما تتيح لإسرائيل الفرصة لإرساء وتطبيع علاقاتها مع مصر ، بينما تتراجع قواتها تدريجيا وراء الحدود الدولية عبر عدة سنوات " .

□ □ □

وفى اليوم التالى لتوقيع « اتفاقية النقاط الست » فى الكيلومتر ١٠١ ، بدأت منذ يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٣ سلسلة من الاجتماعات لبحث إجراءات تنفيذ الاتفاق ، ووضع الجداول الزمنية لتنظيم وصول الإمدادات إلى مدينة السويس وإخلاء جرحاها ، وبرنامج تبادل الأسرى ، وطريقة وتوقيت تسلم قوات الطوارىء الدولية لنقط المرور على طريق القاهرة السويس ، وإمداد قوات الجيش الثالث بطريقة منتظمة بالاتفاق مع قوات الطوارىء .

وفى الثامنة والنصف من صباح يوم ١٥ نوفمبر ١٩٧٣ ، كنت أقف عند الكيلومتر ١٠١ لمتابعة تحرك قول عربات يحمل الامدادات لمدينة السويس وعربات لاخلاء الجرحى منها ، وقول آخر من العربات يتجه إلى قوات الجيش الثالث شرق القناة . وفى نفس الوقت كانت الطائرات تنقل أسرانا من إسرائيل إلى القاهرة ، بينما تنقل طائرات أخرى فى نفس التوقيت - الأسرى الإسرائيليين من القاهرة إلى إسرائيل .

وبذلك تم حل كل المشاكل التى نصت عليها الاتفاقية ، وبقيت النقطة رقم (٢) منها تحت البحث .

فك الاشتباك والفصل بين القوات :

وبدأنا الاجتماع العاشر فى الكيلومتر ١٠١ يوم ١٥ نوفمبر لبحث إجراءات تنفيذ النقطة رقم (٢) من اتفاقية النقاط الست والتى تنص على « البدء فوراً في مباحثات بين البلدين بهدف تسوية مسألة العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ضمن خطة لاتفاق (لفك الاشتباك) وفصل القوات تحت اشراف الأمم المتحدة » .

طرح الوفد الإسرائيلى بعض المبادىء العامة لتنفيذ « فك الاشتباك » مقترحاً ألا تبدو عملية فك الاشتباك كهزيمة لأى طرف من الأطراف ، وأن تكون الخطوط متوازنة ، وأن يتم التحرك إلى خطوط مؤقتة ولكنها قوية فى نفس الوقت . كما طلب إتخاذ إجراءات لتوفير جو السلام والتقليل من احتمالات الحرب ، وذلك بعودة الحياة

الطبيعية إلى منطقة القناة . كما اقترح إنشاء منطقة عازلة من قوات الطوارىء الدولية بين القوات المصرية والإسرائيلية .

كان من الواضح أن المبادىء التى طرحها الوفد الإسرائيلى هى تمهيد للعودة إلى مقترحاته السابقة عن الانسحاب المتبادل . ولذلك سارع الوفد المصرى بإيضاح الحقائق الأساسية التى لا يمكن اغفالها ، وقلت إن أرض المعارك هى أرض مصرية ، وخطوط فك الاشتباك التى يتفق عليها ستكون فى أرض مصرية ، وأن الموقف العسكرى فى منطقة القناة وخاصة فى قطاع السويس متوتر ، وقد يقود إلى احتمالات سيئة إذا لم يتغير هذا الموقف بسرعة .

وعلى ضوء ذلك يرى الجانب المصرى أن يتم فك الاشتباك بإنسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط شرق القناة ، مع إنشاء منطقة عازلة واسعة تكفى لاستيعاب قوات الطوارىء الدولية للفصل بين القوات المتحاربة ، وأن يتم ذلك طبقاً لبرنامج زمنى محدد يتفق عليه .

وبرغم موافقة الجانب الإسرائيلى على هذه المبادىء الأساسية ، فقد حدث ما توقعناه عندما عاد إلى طرح مقترحاته المرفوضة من قبل .

رفضنا جميع المشروعات الإسرائيلية التى سبق عرضها ورفضناها فى المرحلة الأولى من المباحثات ، لأنها تتعارض مع مبدأ أساسى نتمسك به وهو الرفض القاطع لأى مشروع يقوم على تخلى القوات المصرية عن أى موقع لها شرق القناة فى سيناء . واقترحت أن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى خط العريش – رأس محمد ، على أن يكون الانسحاب إلى خطوط ٢٢ أكتوبر هو المرحلة الأولى ، تليها مراحل تالية إلى خطوط أخرى فى سيناء حتى خط العريش – رأس محمد ثم إلى الحدود المصرية . وتنشأ منطقة عازلة بين القوات المتحاربة فى كل مرحلة كى تعمل فيها قوات الطوارىء الدولية .

رفض الجانب الإسرائيلى هذا المشروع على أساس أنه مشروع غير متوازن ، ويضع إسرائيل فى موقف ضعيف ، كما أن الانسحاب إلى خطوط ٢٢ أكتوبر لا يحقق تأمين القوات . ولذلك أبدى موافقته على انسحاب إسرائيلى فى مرحلة واحدة إلى خط فى شرق القناة يتفق عليه ، بشرط ألا تتعرض القوات الإسرائيلية لمواقف صعبة

أو حرجة ، وأن تتخذ الاجراءات لمنع المفاجأة مرة أخرى ، وأن يرفع الحصار عن باب المندب ، وتعود الملاحة إلى قناة السويس .

□ □ □

وبعد عدة اجتماعات استغرقت أياماً ووقتاً طويلاً ، لاحظنا أن المباحثات تدور فى حلقة مفرغة ، وأن الجانب الإسرائيلى يقدم مشروعات متناقضة بغرض تعطيل وتأخير الوصول إلى اتفاق حول فض الاشتباك والفصل بين القوات (النقطة رقم ٢ من اتفاقية النقاط الست) . فتارة يتحدث الوفد الإسرائيلى عن انسحاب متبادل ، ثم يقترح انسحاباً واسعاً للقوات الإسرائيلية فى سيناء ، ثم يعود لمشروعات سبق طرحها ورفضناها ... وأخيراً حضر الجنرال ياريف ليقول لنا إنه غير مفوض من الحكومة لمناقشة الانسحاب إلى خطوط ٢٢ أكتوبر أو الخطوط النهائية لفك الاشتباك ، وكان الاعتذار الذى قدمه أن الحكومة الإسرائيلية ليست فى وضع يسمح لها بالبت فى هذه الأمور انتظاراً لنتائج الانتخابات الإسرائيلية المقرر لها نهاية ديسمبر ٧٣ / أوائل يناير ١٩٧٤ .

وفى الاجتماع الذى عقد يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، كان من الضرورى أن نطلب من الوفد الإسرائيلى تحديد موقفه بوضوح ، إذا كان يرغب فى سير المباحثات فى اتجاهها الصحيح . لذلك أوضحت فى هذا الاجتماع :

- فى حالة عدم الاتفاق على خط مناسب شرق القناة تنسحب إليه إسرائيل ، فإنها تلتزم بتنفيذ قرار مجلس الأمن بعودة قواتها إلى خطوط ٢٢ أكتوبر .
- إن أى خط تنسحب إليه إسرائيل ، ولا يحقق تأمين مدن القناة ، لا يمكن قبوله .
- إن سير المحادثات بهذا الأسلوب هو مضيعة للوقت ، ولا يحقق أى نتيجة . لذلك يجب أن تحدد إسرائيل ردها الرسمى بوضوح .
- ولكى يكون هذا التحديد واضحا ، فإننا نطلب من الوفد الإسرائيلى الرد على الأسئلة التالية :

(١) ما مدى الانسحاب الإسرائيلى شرق القناة الذى توافق عليه الحكومة الإسرائيلية ؟

(٢) ما هو حجم القوات التى ستحتفظ بها إسرائيل فى سيناء ؟

(٣) ما هى الفترة الزمنية للبقاء الإسرائيلى على الخط الأول المؤقت قبل الانتقال إلى التالى ؟

(٤) ما هو الخط الثانى للانسحاب شرقاً ؟

ووعد الجانب الإسرائيلى بالرد على هذه الأسئلة فى الاجتماع التالى .

□ □ □

وكان اجتماع يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ هو الاجتماع السابع عشر والأخير ، على أمل أن نسمع إجابات الجانب الإسرائيلى . بدأ ياريف بالحديث عن الموقف المتوتر بالجبهة وضرورة احترام وقف النار برغم عدم الوصول إلى إتفاق حول فك الاشتباك . ثم فسر وقف النار على أنه فى البر والبحر والجو وبصفة خاصة رفع الحصار عن باب المندب . ثم كرر حديثه عن وجهة نظر إسرائيل بأن فك الاشتباك يجب أن يشمل الطرفين ولا يكون الانسحاب من جانبهم فقط .

وهنا تدخل الجنرال سيلاسفيو ممثل الأمم المتحدة ، وطلب من ياريف الرد على الأسئلة التى طرحها الوفد المصرى فى الاجتماع السابق .

أعلن ياريف أن حكومته لا توافق على الأسس التى طرحتها مصر ، ولذلك فإنه لا يتمكن من الرد على أسئلة الوفد المصرى التى أثيرت فى الجلسة السابقة .

وإزاء هذا الموقف ، أوضحت للجانب الإسرائيلى أن هذا الرد يصل بنا إلى طريق مسدود بشأن « فك الاشتباك » ، وليس أمامنا إلا مطالبة إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن بعودة القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ أكتوبر .

وهنا طلبت وقف الاجتماعات لأنها لم تعد مجدية ، حيث لم تحقق أى تقدم خلال سبعة اجتماعات متعاقبة . وصرحت لرجال الصحافة – بعد الاجتماع مباشرة – بأن المباحثات وصلت إلى طريق مسدود .

كان من الثابت أن الحكومة الإسرائيلية تسعى إلى كسب الوقت من خلال عرقلة الوصول إلى قرار محدد بشأن « فك الاشتباك » والفصل بين قوات الجانبين فى تلك المرحلة .

وبعد أن قدمت تقريرى للرئيس السادات بحضور وزير الحربية - كالمتبع بعد كل اجتماع منذ بدأت محادثات الكيلومتر ١٠١ - أدلى المتحدث الرسمى فى مصر ببيان أعلن فيه قرار مصر بوقف مباحثات الكيلومتر ١٠١ نظراً لمراوغة إسرائيل المستمرة فى تنفيذ البند الثانى من اتفاقية النقاط الست التى وقعت يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٣ . كما أعلن أن مصر تحمِّل إسرائيل كل النتائج المترتبة على عدم تنفيذها لقرارات مجلس الأمن .

□ □ □

وفى إطار مؤتمر السلام الذى عقد فى جنيف اعتباراً من ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ ، وحضره ممثلو كل من مصر والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وتخلفت سوريا عن حضوره ، وافق المؤتمر على تكوين مجموعة عمل عسكرية تبدأ فى مناقشة موضوع « فك الاشتباك » بين القوات المصرية والإسرائيلية لإزالة التوتر فى المنطقة .

تشكل الوفد المصرى برئاسة اللواء طه المجدوب ، والوفد الإسرائيلى برئاسة الجنرال مردخاى جور ، ووفد الأمم المتحدة برئاسة الجنرال سيلاسفيو . وعقدت مجموعة العمل العسكرية ست جلسات فى مقر الأمم المتحدة بجنيف بدأت يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣ وانتهت يوم ٩ يناير ١٩٧٤ . وكما حدث فى مباحثات الكيلومتر ١٠١ من مراوغات إسرائيلية ، حدث فى جنيف .

وقرر الوفد الإسرائيلى أنه ليس لديه أفكار محددة عن فك الاشتباك ، لأن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تدرس الموضوع ولم تصل إلى قرار بشأنه . وهنا طلب الوفد المصرى وقف الاجتماعات إلى أن يتلقى الوفد الإسرائيلى تعليمات من حكومته ، وطلب الجانب الإسرائيلى مهلة لمدة أسبوع ، وتحدد يوم ١٥ يناير للاجتماع التالى إلا أن هذا الاجتماع لم يعقد .

فقد أعلنت الولايات المتحدة يوم ١٠ يناير ١٩٧٤ أن الدكتور كسنجر سوف يتوجه إلى مصر للمساهمة فى حل المشاكل القائمة .

وبوصول كسنجر إلى مصر ، صدرت التعليمات إلى الوفد العسكرى المصرى بالعودة للقاهرة .

وبدأت المفاوضات المصرية الأمريكية فى أسوان .